

دولار في 2019 مقابل 489.6 مليار دولار في 2018. ونظراً لربط الريال بالدولار، تم تخفيض سعر إعادة الشراء إلى 1% في أعقاب اتباع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية أكثر تساهلاً مؤخراً وتخفيف أثر جائحة كورونا.

وفي خضم الرئاسة رفيعة المستوى لمجموعة العشرين في عام 2020، واصلت المملكة الوفاء بالتزاماتها وإجراءاتها الخاصة برؤية 2030 في العديد من المجالات: تطوير القطاع المالي، وتعزيز رأس المال البشري، وإدارة المالية العامة، وتبويب قطاع الطاقة، والعديد من المجالات الأخرى. ومع ذلك، كانت أبرز الإصلاحات خلال عام 2019 في بيئة الأعمال، حيث كانت السعودية واحدة من أفضل عشرة بلدان تطبيقاتاً لتحسينات على مستوى العالم في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020. علاوة على ذلك، فإن الانتهاء من طرح العام الأول لشركة أرامكو السعودية في ديسمبر كانون الأول 2019 يعكس مسعى الحكومة لاستغلال الثروة النفطية في تمويل تبويب الأنشطة الاقتصادية، وتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى صندوق ثروة سيادي نشط. وتهدف إصلاحات سوق العمل إلى زيادة نسبة المواطنين في القوى العاملة في القطاع الخاص. وزاد توظيف المواطنين، بما فيهم النساء، وإن كان تأثير ذلك على نمو القطاع الخاص وإنتاجيته أقل وضوحاً.

ولا تتوفر معلومات رسمية عن الفقر، ولكن تحققت مكاسب في القدرات الإدارية على تحديد ودعم الأسر ذات الدخل المنخفض. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يتألف معظم المقيمين محدودي الدخل من المغتربين، لكن مع تجاوز عدد السكان من المواطنين حاجز العشرين مليوناً، ستشأ حتماً مشكلات تتعلق بتوفير مصادر كسب الرزق والرفاهة للمواطنين. وقد رسمت رؤية السعودية 2030 أهدافاً طموحة لحماية المواطنين، بما في ذلك تحديث نظام الرعاية الاجتماعية، وإعادة توجيه دعم الأسعار للمحتاجين، وإعداد وتدريب غير القادرين على العثور على فرصة عمل، وتوفير الرعاية والمساندة المخصصتين للمواطنين الأشد ضعفاً. ومن هذا المنطلق استحدثت برنامج حساب المواطن لتعويض الأسر السعودية عن ارتفاع أسعار الطاقة، وفرض رسوم على الوافدين. ومن المطلوب التنسيق الوثيق مع برامج التحويلات النقدية الأخرى لضمان الفعالية والكفاءة الشاملة لبرامج المساعدة الاجتماعية

## أحدث التطورات

تعرّض النمو في عام 2019، مدفوعاً إلى حد كبير بتخفيضات إنتاج النفط المتعمدة التي تزيد عن تلك المطلوبة بموجب اتفاقية أوبك+، وانخفاض أسعار النفط، وتعزيز بشكل أكبر بهجمات الطائرات بدون طيار على مرافق أرامكو السعودية في منتصف سبتمبر/ أيلول 2019. بشكل عام، نما الاقتصاد بنسبة 0.3% في عام 2019 على الرغم من الأداء القوي للقطاعات غير النفطية بدعم من الاستهلاك الخاص والاستثمارات. وعضو القطاع غير النفطي القوي النتائج السيئة لقطاع النفط، حيث سجل التضخم الرئيسي لشهر ديسمبر/ كانون الأول قراءة إيجابية لأول مرة في السنة.

سجلت مبيعات القطاع العام انحسار العجز في عام 2019، ليسجل نحو 4.2% من إجمالي الناتج المحلي. وتم تعويض الانخفاض في عائدات النفط من خلال النمو القوي في الإيرادات غير النفطية، التي زادت من جراء خفض عتبة تسجيل ضريبة القيمة المضافة وتوسيع نطاق ضريبة ورسوم الإنتاج. وانخفض إجمالي الإنفاق مع تحمل الإنفاق الرأسمالي العبء الأكبر من هذه التخفيضات. وتم تمويل العجز بمزيج من السحوبات الحكومية من الودائع، حيث انخفضت من 19.1% إلى 17.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 و 2019 على التوالي؛ وإصدارات الدين، مع ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من 19% إلى 23.1% في 2018 و 2019 على التوالي.

وانخفض فائض الحساب الجاري بسبب تراجع عائدات الصادرات النفطية، التي تقدر بنحو 5.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 - مقارنة بنسبة 9% في عام 2018. وسجل رصيد التحويلات الجارية تحسناً طفيفاً مع انخفاض تدفقات التحويلات الخارجية، مما ساهم في تغذية الاستهلاك الخاص. وارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل طفيف خلال عام 2019 لكنه لا يزال أقل بكثير من مستوياته قبل عام 2014 - وهو ما يمثل مصدر قلق كبير لصناع السياسات بالنظر إلى طموح رؤية 2030. وزادت تدفقات استثمارات المحافظ الاستثمارية بشكل ملحوظ مع إدراج السوق المالية السعودية (تداول) في مؤشرات أسهم الأسواق الناشئة. وبلغ صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) 494 مليار

## المملكة العربية السعودية

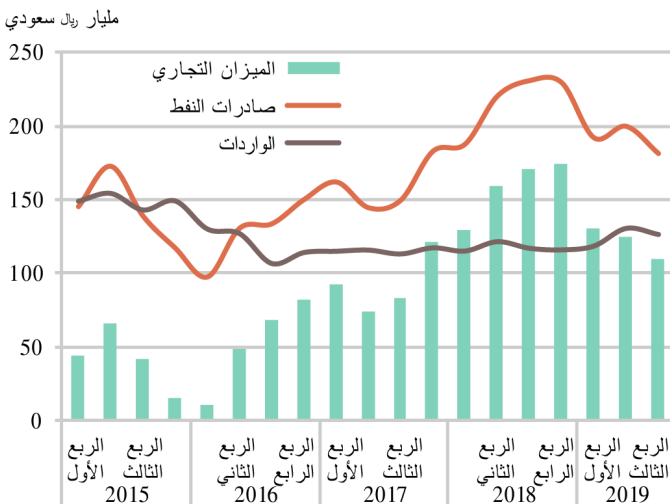
### الجدول 1

عدد السكان (بالمليون)	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	العمر المتوقع عند الولادة، سنة
34.1	749.1	21942	74.9

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية ملاحظات: (أ) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

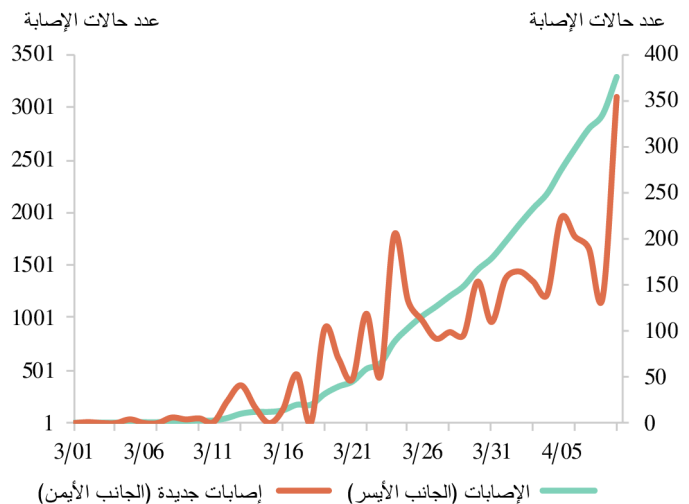
أدى انكماش قطاع النفط إلى تباطؤ النمو في عام 2019، على الرغم من الأداء القوي للقطاعات غير النفطية. لا تزال التوقعات لعام 2020 ضعيفة للغاية في أعقاب صدمتي جائحة كورونا وانهايار أسعار النفط. تشير التقديرات إلى استمرار العجز في أرصدة المالية العامة متوسطة الأجل، مما يهدد القدرة على تحقيق أهداف المالية العامة لرؤية 2030. تعتبر الإصلاحات المتعلقة برؤية 2030 حاسمة بالنسبة للتنويع وقد تحقق تقدم في إصلاحات بيئة الأعمال. وتتضمن جهود التصدي لجائحة كورونا الحفاظ على المكاسب التي تحققت في خلق فرص العمل للمواطنين بالقطاع الخاص.

### الشكل 2: المملكة العربية السعودية / الميزان التجاري السعودي وصادرات النفط



المصادر: هافر.

### الشكل 1: المملكة العربية السعودية / الإصابات بفيروس كورونا في المملكة العربية السعودية



المصادر: فريق نموذج المالية العامة والاقتصاد الكلي بالبنك الدولي

ويؤدي إلى ارتفاع سريع في مسار الدين العام إلى الحد الذي يمتص فيه الدين صدمة الإيرادات.

ثانياً، توقعات النمو العالمي التي يجري تخفيضها باستمرار بسبب جائحة كورونا وتأثيرها على الطلب على الطاقة وأرباح الهيدروكربونات. علاوة على ذلك، فإن المعلومات المحدودة حول مدى ومدة تفشي الجائحة تجعل من الصعب تقييم قنوات التأثير غير المباشرة في الاقتصاد، على سبيل المثال، سلاسل القيمة والقطاعات القابلة للتداول، والتدابير الوقائية التي تتخذها السلطات، مثل القيود على السفر وتعليق العمل للقطاعات العام والخاص، أو تدابير النقشف المحتملة استجابة لانخفاض الإيرادات.

ويخلق انخفاض أسعار النفط حاجة ملحة لمعالجة قضايا المالية العامة الصعبة، مثل الإنفاق الضخم والصارم على رواتب ومزايا القطاع العام - والتي يجب تقييمها مقابل الحاجة الواضحة إلى تخفيف آثار جائحة كورونا على المالية العامة. على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية، لا يزال قطاع الهيدروكربونات هو المحرك الاقتصادي مع المزيد من الاستثمارات الضخمة المشار إليها للتوسع في إنتاج النفط والغاز خلال الاضطراب الحالي في أسعار النفط. ومن المتوقع وجود استثمارات رأسمالية ضخمة ومشاريع عملاقة أخرى في إطار رؤية 2030، مما يولد احتياجات تمويلية ضخمة ومخاطر على صعيد المالية العامة، مع احتمال مزاحمة القطاع الخاص الذي يقود النمو. وأخيراً، يتم تحفيز المواطنين على سد الفجوة التي خلقها مغادرة الوافدين، ولكن التحدي الرئيسي سيكون في جعل فرص القطاع الخاص جذابة بما يكفي للمواطنين، إلى جانب تحسين الإدارة لقبول العمالة الأجنبية ونقلها.

سيركز النمو مبدئياً على ارتفاع إنتاج النفط كما تم الإعلان عنه في مارس/ آذار 2020، في انتظار اتفاق آخر مع دول أوبك+ ومجموعة العشرين. ومن المتوقع أن يكون النمو أضعف في القطاعات غير النفطية في انعكاس لانخفاض الطلب المحلي حيث يؤدي إغلاق وتعطيل الأنشطة لوقف جائحة كورونا إلى تعطيل القطاعات الحيوية في الاقتصاد؛ ومن المفترض أن تتركز هذه التأثيرات في عام 2020. وعلى الرغم من تخفيض الإنفاق المشار إليه لمواجهة تراجع عائدات النفط، فمن المتوقع أن يتسع عجز الموازنة في عام 2020. وسيتم إعطاء الأولوية للإنفاق الصحي لمكافحة فيروس كورونا، مثل الالتزام بالعلاج المجاني لجميع المقيمين (وليس فقط المواطنين). ويتقلص العجز بعد ذلك حيث تتعافى أسعار النفط بشكل معتدل إلى مستويات أدنى بكثير من الافتراضات المتوقعة في بداية العام. ومن المتوقع ظهور عجز في الحساب الجاري بنسبة 10.3% خلال عام 2020، حيث تتخفف صادرات النفط والسلع غير النفطية، إلى جانب انخفاض عائدات السياحة مع تعليق السياحة الدينية. ويساعد ضعف الطلب المحلي على كبح التضخم الكلي في عام 2020، ولكن مازال علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت سلاسل التوريد يمكن أن تستعيد طاقتها الكاملة سريعاً دون تأثيرات سلبية حادة عندما تتراجع أزمة جائحة كورونا.

## المخاطر والتحديات

هناك نوعان من المخاطر السلبية الرئيسية، وكلاهما يتجسد في نفس الوقت. أولاً، يضع انقضاء اتفاق أوبك+ مؤخرًا مزيداً من الضغط الهبوطي على أسعار النفط، حيث أبلغ العديد من الأطراف الرئيسية عن خطط لزيادة الإنتاج، وأحياناً بخصوصيات كبيرة في سوق تشهد بالفعل فائضاً كبيراً. وتشارك السعودية في الجهود المبذولة لتحقيق استقرار الأسعار، من خلال آليات تنسيق الإنتاج الحالية (أوبك+) ومجموعة العشرين. ومن شأن استمرار أسعار النفط الحالية على مستوياتها لفترة طويلة أن يكون له آثار سلبية على الاقتصاد،

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 المملكة العربية السعودية / سيناريو خط الأساس لأفاق الاقتصاد الكلي والفقير

2022 ت	2021 ت	2020 ت	2019 ق	2018	2017	
2.6	2.1	0.2	0.3	2.4	-0.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
1.8	1.2	-0.2	4.4	1.9	3.2	الاستهلاك الخاص
3.2	1.9	0.0	0.6	6.0	3.3	الاستهلاك الحكومي
1.2	0.5	-0.6	4.9	-2.9	0.7	إجمالي الاستثمارات الرأسمالية الثابتة
3.4	3.6	-0.2	-4.5	6.8	-3.1	الصادرات، والسلع والخدمات
2.0	1.9	-2.0	1.3	2.7	0.3	الواردات، والسلع والخدمات
2.6	2.1	0.2	0.3	2.6	-0.7	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
0.2	0.1	0.0	1.3	0.3	0.5	الزراعة
1.6	1.5	0.9	-2.6	2.7	-2.4	الصناعة
4.1	2.9	-0.6	4.3	2.5	1.9	الخدمات
1.3	1.0	0.3	-1.2	2.5	-0.9	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-5.3	-5.4	-10.3	5.4	9.0	1.5	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.2	1.2	1.2	0.8	0.7	0.9	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
-6.4	-6.4	-7.5	-4.2	-5.9	-9.2	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.